المطلب الثالث عشر

التفويض والهروب من إثبات الصفات

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فقد تحدثنا في المطلب السابق عن تعريف المحكم والمتشابه لغة واصطلاحا، وبينا أن جميع آيات القرآن من المتشابه باعتبار الحسن والبلاغة والإعجاز، وأن جميع آيات القرآن محكمات أيضا باعتبار وضوح معناه، فهو كلام عربي مبين.

وبينا معنى التفويض لغة واصطلاحا، وكيف أن العقيدة السلفية في فهم المعنى والكيفية لها علاقة وثيقة بفهم المحكم والمتشابه، وكذلك علمنا دقة الفهم السلفي للمحكم والمتشابه الذي ورد في الآية السابعة من سورة آل عمران، كما تناولنا توجيه الوقف في هذه الآية حسب معاني التأويل عند السلف الصالح، وضربنا أمثلة معاصرة على اعتقاد المتكلمين من الأشعرية أن مذهب السلف هو التفويض في المعنى دون إثبات وجود الكيفية .

وفي هذا المطلب نتناول بإذن الله الحديث عن التفويض والهروب من كلمة الحق في توحيد الصفات، وكيف أنه ملجأ العاجزين عند

إلزامهم بتصديق خبر الله في أسمائه وصفاته وأفعاله على ظاهره، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **أثر التفويض على منع الكلام في الصفات والتوحيد.**

نظرا لأن بعض المنتسبين لمذهب الخلف من الأشعرية قد يُواجهون بقوة النصوص وما دلت عليه من إثبات الصفات عند قولهم بتأويلها، لاسيما إذا كان تأويلهم أقرب إلى التحريف، فإنهم يفرون من مواجهة الحق بدعوى السكوت وعدم الخوض في المتشابه كما كان شأن السلف، أو زعمهم بأن مسائل الصفات لا يترتب عليها عمل ولا سلوك، فلا داعي لأن نختلف، ويكفينا المحكم من القرآن والسنة وما يدعو إلى تأليف القلوب، وهذه دعوة قديمة منذ أن ظهرت عقيدة التفويض وغاب الفهم الصحيح لما عليه السلف في هذا الباب .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن قول القائل: لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها. إما أن يريد بذلك أنه لا تتلى هذه الآيات وهذه الأحاديث عند عوام المؤمنين، فهذا مما يعلم بطلانه بالاضطرار من دين المسلمين، بل هذا القول إن أخذ على إطلاقه فهو كفر صريح، فإن الأمة مجمعة على ما علموه بالاضطرار من تلاوة هذه الآيات في الصلوات فرضها ونفلها، واستماع جميع المؤمنين لذلك، وكذلك تلاوتها وإقرائها واستماعها خارج الصلاة هو من الدين الذي لا نزاع فيه بين المسلمين، وكذلك تبليغ الأحاديث في الجملة هو مما اتفق عليه المسلمون، وهو

معلوم بالاضطرار من دين المسلمين، إذ ما من طائفة من السلف والخلف إلا ولا بد أن تروي عن النبي ﷺ شيئا من صفات الإثبات أو النفي، فإن الله ﷻ يوصف بالإثبات، وهو إثبات محامده بالثناء عليه وتمجيده، ويوصف بالنفي، وهو نفي العيوب والنقائص عنه سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا.

وإما أن يريد أنه لا يقال: حكمها كذا وكذا إقرارا أو تأويلا، أو غير ذلك. فإن أراد هذا فينبغي لقائل ذلك أن يلتزم ما ألزم به غيره، فلا ينطق في حكم هذه الآيات والأحاديث بشيء، ولا يقول: الظاهر مراد أو غير مراد، ولا التأويل سائغ، ولا هذه النصوص لها معان أخر، ونحو ذلك. إذ هذا تعرض لآيات الصفات وأحاديثها على هذا التقدير، وإذا التزم هو ذلك، وقال لغيره: التزم ما التزمته ولا تزد عليها ولا تنقص منها؛ فإن هذا عدل، بخلاف ما إذا نهي غيره عن الكلام عليها مع تكلمه هو عليها كما هو الواقع.

وكذلك قوله: ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها. إن أراد أنها أنفسها لا تكتب ولا يفتى بها، فهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام كما تقدم، وإن أراد أنها لا يكتب بحكمها ولا يفتي المستفتي عن حكمها، فيقال له: فعليك أيضا أن تلتزم ذلك، ولا تفتي أحدا فيها بشيء من الأمور النافية. وحينئذ يكون أمرك لغيرك بمثل ما فعلته عدلا.

أما أن يجيء الرجل إلى هذه النصوص فيتصرف فيها بأنواع

التحريفات والتأويلات جملة أو تفصيلا، ويقول لأهل العلم والإيمان: أنتم لا تعارضوا ولا تتكلموا فيها. فهذا من أعظم الجهل والظلم والإلحاد في أسماء الله وآياته.

كما أن سلف الأمة وأئمتها ما زالوا يتكلمون ويفتون ويحدثون العامة والخاصة بما في الكتاب والسنة من الصفات، وهذا في كتب التفسير والحديث والسنن أكثر من أن يحصيه إلا الله ﷻ.

وقد قيل: إن مالكا لما صنف الموطأ قال: جمعت هذا خوفا من الجهمية أن يضلوا الناس. لما ابتدعت الجهمية النفي والتعطيل[(١)].

• **أسباب القول بتفويض معاني النصوص.**

إن القول بتفويض معاني النصوص نوع من تعطيل الحق وكتمانه، ودعوة إلى تجهيل رسالة الإسلام في هذا الباب، لأن مراد الله ﷻ من ذكر أسمائه وصفاته في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ هو تعريف العباد بها، فلا غنى لهم عن دعاء ربهم، واستغاثتهم به في قضاء حوائجهم، ولا بد لهم من مدحه، والثناء عليه بما مدح نفسه، أو مدحه نبيه ﷺ، وكيف يتحقق ذلك مع عقيدة التفويض.

ومن المؤسف أن الدعوة للقول بالتفويض ما زالت قائمة حتى عصرنا الحاضر، ويمكن إجمال الأسباب الداعية لذلك منذ ظهور عقيدة

---

(١) الفتاوي الكبري لشيخ الإسلام، كتاب في الرد على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة ٦/٣٣٥ بتصرف، نشر دار الكتب العلمية.

التفويض حتى عصرنا في الأمور التالية:

أولا: الأصول العقلية المستمدة من الفلسفة اليونانية، كقولهم بنفي حلول الحوادث ليتوصلوا إلى تعطيل الصفات الفعلية، كالاستواء والنزول والرضا والغضب، وقولهم بنفي الجسمية ليتوصلوا إلى تعطيل الصفات الخبرية، كالوجه واليدين والعينين والقدم غيرها، وقولهم بنفي التحيز والجهة ليتوصلوا إلى تعطيل العلو والفوقية.

ثانيا: من الأسباب الرئيسية أيضا دعوى الخوف على عقائد العوام، وإلزام قطاع كبير من شباب المسلمين بانتحال هذه المذاهب الكلامية، كتبني بعض المؤسسات التعليمية لهذا الأمر، كما قال صاحب جوهرة التوحيد:

وكل نص أوهم التشبيه : أوّله أو فوِّض ورم تنزيها

فيدّعي أن مذهب السلف الصالح هو التفويض، ومن ثم يشبّ طالب العلم من مهده على ذلك، وهو لا يعرف غير هذا الاعتقاد الفاسد حتى يصبح أستاذا كبيرا في الجامعة، أو مدرسا في المادة يدافع عما درسه بقوة ظنا منه أنه على شيء، وإذا ظهر له الحق في هذا الموضوع، فقل من لا تأخذه عزة المكانة، فيتراجع عن عقيدته ليلحق في ركب السلف أهل السنة والجماعة.

ثالثا: تقليد بعض المشاهير الذين شبوا على دراسة القول بالتفويض، وتربوا عليه دون علم منهم ببطلانه، كتبني بعض الجمعيات الشرعية

وبعض الإخوان في الجماعات الإسلامية لعقيدة بعض مؤسسيها دون نظر فيها أو تمحيص، ومحاولتهم الخلط بين قضية التفويض ومذهب السلف في دعوتهم ومؤلفاتهم.

رابعا: الجهل بمذهب السلف من ناحية، وانعدام القناعة بالمذهب الأشعري من ناحية أخرى، إذ أن الخلف من الأشعرية وغيرهم قاموا بليّ أعناق النصوص بصورة لا تخفى على عاقل، فأغلبهم لا يقر في نفسه تفسير الاستواء بالاستيلاء، أو تفسيره بالقهر والغلبة، وإذا أقر به مكرها أقر ليفر من إثبات صفة الاستواء التي ظاهرها عنده باطل قبيح، فإذا خلا بنفسه تردد على ذهنه سؤال لا يفارقه، ومن الذي نازع الله على العرش حتى قهره واستولى عليه؟! فلا يجد جوابا شافيا، فيُرضى نفسه بالسكوت وتفويض المعنى إلى الله ﷻ، ومن ثم يتجاهل الأمر بكليته مدعيا أن هذا هو مذهب السلف، فلا يتحدث في محاضراته، أو ندواته، أو مؤلفاته عن قضية الأسماء والصفات، ويزهد فيها زهدا ينافي ما ورد في الآيات الواضحات البينات، ويخالف ما كان عليه السلف الصالح في اعتبارهم هذا العلم هو أشرف علوم الاعتقادات الداعية إلى الصدق والإخلاص في العبادات.

- **لوازم القول بتفويض معاني النصوص.**

يجب على العقلاء من المسلمين التنبه إلى خطورة القول بالتفويض وسلب كلام الله ﷻ عن معناه، أو محاولة تقبيح إثبات الصفات في نفس السامع تحت مسمى التجسيم وإثبات الأعضاء والجوارح لله ﷻ، لأن

القول بالتفويض يؤدى إلى إلزامات قبيحة يتمثل أبرزها فيما يلي:

١- أن القرآن مليء بالحشو الذي لا فائدة منه مما يحتم حذفه ليوصف بالكمال، وهذا باطل لقوله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ فصلت:٤٢.

٢- أن الله خاطب عباده بالألغاز والأحاجي، وهو قادر على غير ذلك، وهذا باطل لأنه يؤدى إلى القول بأن كلام الله بلا معنى، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ النحل:١٠٣.

وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾ الزمر:٢٣. فوصف كلامه بأنه أحسن الحديث.

٣- أن الرسول ﷺ بلغ ما لا يعلم، ولم يفهم ما جاء في التنزيل حاشاه، فكيف يفهمه من آمنوا به؟ وهذا باطل لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾ إبراهيم:٤.

٤- أن الصحابة ﷺ خدعوا أنفسهم بادعائهم الفهم وموافقتهم النبي ﷺ في إيمان لا يعلمون حقيقته، وهذا باطل لقول الله تعالى عنهم:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ٧٤﴾ الأنفال: ٧٤.

ولقوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٢﴾ الأنفال: ٢. فكيف يزدادون إيمانا بتلاوة ما ليس له معنى؟

٥- أن القول بالتفويض يلزم منه أن ظاهر النصوص يحمل معنى باطلا مستهجنا يخاف المفوض من مواجهته، وهذا باطل لأن الله ﷻ أمرنا بتدبر آياته والنظر فيها، وتعقلها وفهمها، واستخراج أوجه الإعجاز منها، فقال جل ذكره: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾ النساء: ٨٢.

وفي الحقيقة إن القول بالتفويض ما هو إلا محاولة للهروب من مواجهة الأدلة لقوة ما ورد فيها من إثبات الصفات.

- **أمثلة تطبيقية على فهم حقيقة التفويض.**

ذكر ابن رجب في الفتح أن طريقة أئمة أهل الحديث وسلف الأمة هي إقرار النصوص وإمرارها كما جاءت، ونفي العلم بالكيفية عنها، ونفي التمثيل. وقد قال الخطابي: مذهب السلف في أحاديث الصفات الإيمان، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها. ومن قال: الظاهر منها غير مراد، قيل له: الظاهر ظاهران:

١- ظاهر يليق بالمخلوقين ويختص بهم، فهو غير مراد.

٢- ظاهر يليق بذي الجلال والإكرام، فهو مراد، ونفيه تعطيل[١].

إن المتكلمين بالغوا في تنزيه الله ﷻ عن مشابهة الأجسام، فوقعوا في تشبيهه بالمعاني، والمعاني محدثة كالأجسام، فلم يخرجوا عن تشبيهه بالمخلوقات، وهذا كله إنما أتى مِن ظنهم أن تفاصيل معرفة الجائز على الله ﷻ والمستحيل عليه تؤخذ من أدلة العقول، ولا تؤخذ مما جاء به الرسول ﷺ. وأما أهل العلم والإيمان، فيعلمون أن ذلك كله متلقى مما جاء به الرسول ﷺ، وأن ما جاء به من ذلك عن ربه فهو الحق الذي لا مزيد عليه ولا عدول، وأنه لا سبيل لتلقي الهدى إلا منه، وأنه ليس في كتاب الله ﷻ ولا سنة رسوله ﷺ الصحيحة ما ظاهره كفر أو تشبيه، أو مستحيل، بل كل ما أثبته الله ﷻ لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ فإنه حق وصدق، يجب اعتقاد ثبوته مع نفي التمثيل، فكما أن الله ﷻ ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته [٢].

وما أشكل فهمه من ذلك، فإنه يقال فيه ما مدح الله ﷻ الراسخين من أهل العلم، أنهم يقولون عند المتشابهات: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ٧﴾ آل عمران:٧.

وما أمر به رسول الله ﷺ في متشابه الكتاب، أنه يرد إلى عالمه، والله ﷻ يقول الحق وهو يهدي السبيل. وكلمة السلف وأئمة أهل الحديث

---

(١) فتح الباري لابن رجب الحنبلي ٦/٤١ بتصرف.

(٢) السابق ٦/٤١ بتصرف.

متفقة على أن آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كلها تمر كما جاءت، من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل [1].

• **المراد بكلام السلف في التمرير من غير تفسير.**

ينبغي التنبه إلى حقيقة بعض الروايات الواردة عن علماء السلف الصالح بأنهم لا يفسرون شيئا من نصوص الصفات، وأنهم يمررونها كما جاءت، فيظن من رماهم بالتفويض من الأشعرية أنهم يعتقدون أن نصوص الصفات غير معلومة المعنى، أو من قبيل إيمانهم بكلام لا معنى له عندهم، أو أن معناها لا يعلمه إلا الله ﷻ، وهذا باطل، ولا يقصده السلف في كلامهم.

وإنما يقصدون إما عدم الحديث عن بيان الكيفية التي عليها الصفات، فهذا لا يعلمه إلا الله، أو عدم الخوض في التأويلات الباطلة التي فسر بها المتكلمون من الجهمية نصوص الصفات، لاسيما إذا تنبهنا إلى أن التأويل في عرف السلف يأتي في أحد معنييه بمعنى التفسير والبيان الذي يحمد حقه ويرد باطله، وأن التفسير الباطل الذي ذهبت إليه الجهمية سمته تأويلا، فكان مقصد السلف من عدم التفسير هو عدم التأويل الباطل، والعبث في النصوص بالأصول العقلية للمبتدعة، بل يجب إجراؤها وإمرارها على ظواهرها كما جاءت، فهذا مقصدهم إذا نقل عنهم أنهم لا يفسرون شيئا من نصوص الصفات، وأنهم يمررونها

---

(١) السابق ٦/٤٢ بتصرف.

كما جاءت. ولا يعنون أبدا منع الحديث عن بيان معناها الحق الذي يدل على وجود الصفات كما يليق بجلال الله ﷻ، وإثبات حقائقها، وما دلت عليه من أنواع الكمال والجمال الذي اتصف به رب العزة والجلال.

وهذا واضح من قولهم: ليس لأحد أن يفسره إلا الله ﷻ، أي ليس لأحد أن يخوض في الكيفية التي لا يعلمها إلا الله ﷻ. أما المعنى فقد خاطبنا الله ﷻ به لنتعلمه ونعلمه للآخرين، وليس لتفويض معنى كلام الله ﷻ والزعم بأن كلامه في نصوص الصفات كلام بلا معنى.

وقد زعم مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي مثل ذلك، ونسب فهمه الباطل إلى عقيدة السلف الصالح، وهم بريئون منه، فقال: (اعلم أن من المتشابهات آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد، فلا تؤول ولا تفسر، وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها، فقد روى الإمام اللالكائي الحافظ عن محمد بن الحسن قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه.

وقد روى اللاكائي أيضا في السنة من طريق قرة بن خالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ طه:٥. الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان

به واجب، والسؤال عنه بدعه، والبحث عنه كفر، وهذا له حكم الحديث المرفوع لأن مثله لا يقال من قبيل الرأي. وقال الإمام الترمذي في الكلام على حديث الرؤية: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، وابن المبارك، ومالك، وابن عيينة ووكيع، وغيرهم، أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها، ولا يقال: كيف. ولا نفسر، ولا نتوهم، وذكرت في كتابي البرهان في تفسير القرآن عند قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ البقرة:٢١٠. وبعد أن ذكرت مذاهب المتأوّلين، أن مذهب السلف هو عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه وتفويض علمه إلى الله تعالى)[١].

وكلامه يدل على غير ما كان عليه السلف، ويشبهه زعم صاحب المناهل حيث قال: (ولنطبق هذه المذاهب على قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ طه:٥. فنقول: يتفق الجميع من سلف وخلف على أن ظاهر الاستواء على العرش وهو الجلوس عليه مع التمكن والتحيز مستحيل، لأن الأدلة القاطعة تنزه الله عن أن يشبه خلقه، أو يحتاج إلى شيء منه، سواء أكان مكانا يحل فيه أم غيره.

وكذلك اتفق السلف والخلف على أن هذا الظاهر غير مراد الله

---

(١) انظر أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات المحكمات والمتشابهات ص٦١، تأليف مرعي بن يوسف الكرمي، تحقيق شعيب الأرنؤوط.

قطعا؛ لأنه تعالى نفى عن نفسه المماثلة لخلقه، وأثبت لنفسه الغنى عنهم فقال﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ الشورى:١١. وقال: ﴿ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾ فاطر:١٥. فلو أراد هذا الظاهر لكان متناقضا.

ثم اختلف السلف والخلف بعد ما تقدم، فرأى السلفيون أن يفوضوا تعيين معنى الاستواء إلى الله، فهو أعلم بما نسبه إلى نفسه، وأعلم بما يليق به، ولا دليل عندهم على هذا التعيين. ورأى الخلف أن يؤولوا لأنه يبعد كل البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون، وما دام ميدان اللغة متسعا للتأويل وجب التأويل. بيد أنهم افترقوا في هذا التأويل فرقتين: فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين، ويقولون: إن المراد من الآية إثبات أنه تعالى متصف بصفة سمعية لا نعلمها على التعيين تسمى صفة الاستواء. وطائفة المتأخرين يعينون فيقولون: إن المراد بالاستواء هنا هو الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف، لأن اللغة تتسع لهذا المعنى ومنه قول الشاعر العربي:

قد استوى بشر على العراق : من غير سيف ودم مهراق

أي استوى وقهر، أو دبر وحكم، فكذلك يكون معنى النص الكريم، الرحمن استولى على عرش العالم، وحكم العالم بقدرته، ودبره بمشيئته. وابن دقيق العيد يقول بهذا التأويل إن رآه قريبا، ويتوقف إن رآه بعيدا. ومثل ذلك في نحو: ويبقى وجه ربك، ولتصنع على عيني، يد الله فوق أيديهم، والسموات مطويات بيمنه، يخافون ربهم من

فوقهم، وجاء ربك، وعنده مفاتح الغيب. فالسلف يفوضون في معانيها تفويضا مطلقا بعد تنزيه الله عن ظواهرها المستحيلة.

والأشاعرة يفسرونها بصفات سمعية زائدة على الصفات التي نعلمها، ولكنهم يفوضون الأمر في تعيين هذه الصفات إلى الله، فهم مؤولون من وجه مفوضون من وجه. والمتأخرون يفسرون الوجه بالذات، ولفظ ولتصنع على عيني بتربية موسى ملحوظا بعناية الله وجميل رعايته، ولفظ اليد بالقدرة، ولفظ اليمين بالقوة، والفوقية بالعلو المعنوي دون الحسي، والمجيء في قوله: وجاء ربك، بمجيء أمره، والعندية في قوله: وعنده مفاتح الغيب، بالإحاطة والتمكن، أو بمثل ذلك في الجميع) [1].

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية كلام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة المذكور بعضه أعلاه، وأنه قال: (اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة) [2].

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ٢/٢٠٨.

(٢) مجموع الفتاوى٤/٥.

ثم قال معقبا في بيان أن التفسير الذي يقصدون نفيه هو تفسير الجهمية وليس تفسير السلف: (محمد بن الحسن أخذ عن أبى حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء، وقد حكى هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالبا أو دائما، وقوله: من غير تفسير أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات) [(١)].

وعلى ذلك يتبين القصد مما روي عن الحسن أن رجلا سأله عن شيء من صفة الرب ﷻ؟ فقال: أمروها بلا مثال. أي اتركوها على ظواهرها المرادة في حق الله دون المخلوق [(٢)].

وقال وكيع: أدركت إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعرا يحدثون بهذه الأحاديث، ولا يفسرون شيئا [(٣)]. أي لا يؤولونها تأويلا باطلا كالجهمية، بل يتركونها على ظواهرها.

وقال الأوزاعي: سُئل مكحول والزهري عن تفسير هذه الأحاديث، فقالا: أمرها على ما جاءت[(٤)]. أي على ظواهرها.

وقال الوليد بن مسلم الذي أدرج الأسماء المشتهرة: سألت

---

(١) السابق ٤/٥.

(٢) فتح الباري لابن رجب الحنبلي ٦/٤٢.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٧/١٤٩ نشر مؤسسة قرطبة.

(٤) فتح الباري لابن رجب ٦/٤٢.

الأوزاعي ومالكا وسفيان وليثا عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والقرآن، فقالوا: أمروها بلا كيف[(١)]. أي لا تبحثوا عن العلم بالكيفية الحقيقية التي دلت عليها النصوص.

وقال ابن عيينة: ما وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، ليس لأحد أن يفسره إلا الله ﷻ [(٢)]. وهو يقصد أنها جاءت بلغة عربية مفهومة فهي على ظواهرها .

وقال أشهب: سمعت مالكا يقول: إياكم وأهل البدع، فقيل: يا أبا عبد الله: وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان [(٣)].

• التفويض آخر مهرب لتقديم العقل على النقل.

ذكر ابن أبي العز أن كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، فإنه عند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد وهو من أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة ومقالاتهم في كتابه تهافت التهافت: ومن

---

(١) السابق ٦/٤٢.
(٢) السابق ٦/٤٢.
(٣) السابق ٦/٤٣.

الذي قال في الإلهيات شيئا يعتد به؟

وكذلك الآمدي أفضل أهل زمانه واقف في المسائل الكبار حائر، وكذلك الغزالي رحمه الله انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق، وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات وصحيح الإمام البخاري على صدره.

وكذلك قال شمس الدين الخسروشاهي وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي لبعض الفضلاء وقد دخل عليه يوما فقال: ما تعتقده؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: أشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته.

ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز فيقر بما أقروا به، ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم إذا سلموا من العذاب، بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان طبيب القلوب صلوات الله وسلامه عليه يقوله إذا قام من الليل يفتتح الصلاة: (اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [١].

توجه ﷺ إلى ربه بربوبية جبرائيل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية، وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة، فجبرائيل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذي هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها، فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير عظيم في حصول المطلوب والله المستعان [٢].

- **سقوط المتكلمين في الباطل بالتأويل أو التفويض.**

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسوله ﷺ بآرائهم من المشهورين بالإسلام هو التأويل أو التفويض، فأما الذين ينتهون إلي أن يقولوا: الأنبياء أوهموا

---

(١) مسلم في صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل ١/٥٣٤ (٧٧٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٠٨.

وخيلوا ما لا حقيقة له في نفس الأمر، فهؤلاء معروفون عند المسلمين بالإلحاد والزندقة [(١)].

والتأويل المقبول هو ما دل على مراد المتكلم، والتأويلات التي يذكرونها، لا يعلم أن الرسول ﷺ أرادها، بل يعلم بالاضطرار في عامة النصوص أن المراد منها نقيض ما قاله الرسول ﷺ، كما يعلم مثل ذلك في تأويلات القرامطة والباطنية من غير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص. وحينئذ فالمتأول إن لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة في كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التحريف والإلحاد، لا من باب التفسير وبيان المراد [(٢)].

وأما التفويض فإن من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟ وأيضا فالخطاب الذي أُريد به هُدانا، والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلي النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطب بما بيّن فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر[(٣)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/١١٥ بتصرف.

(٢) السابق ١/١١٦ بتصرف.

(٣) السابق ١/١١٦ بتصرف.

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطِب لنا: أنه لم يبين الحق ولا أوضحه مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به، وأمرنا باتباعه، والرد إليه، لم يبين به الحق، ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا ألا نفهم منه شيئا، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه، وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد [(١)].

وقولهم: إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله ﷻ بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله ﷻ عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله ﷻ به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله ﷻ به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه [(٢)].

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله ﷻ أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدي وبيانا للناس، وأمر الرسول ﷺ أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقا لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر

(١) السابق ١/١١٧ بتصرف.

(٢) السابق ١/١١٨ بتصرف.

ونهي، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر، لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول ﷺ بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين[(١)].

وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به، فيبقي هذا الكلام سدا لباب الهدي والبيان من جهة الأنبياء، وفتحا لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدي والبيان في طريقنا، لا في طريق الأنبياء، لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلا عن أن يبينوا مرادهم. فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد [(٢)].

فإن قيل: أنتم تعلمون أن كثيرا من السلف رأوا أن الوقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ آل عمران:٧، بل كثير من الناس يقول: هذا هو قول السلف، ونقلوا هذا القول عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وعائشة، وابن عباس، وعروة بن الزبير ﷺ، وغير واحد من السلف والخلف.

---

(١) السابق ١/١١٨ بتصرف.

(٢) السابق ١/١١٩ بتصرف.

وإن كان القول الآخر وهو أن السلف يعلمون تأويله منقولا عن ابن عباس أيضا، وهو قول مجاهد ومحمد بن جعفر وابن إسحاق وابن قتيبة وغيرهم، وما ذكرتموه قدح في أولئك السلف وأتباعهم.

قيل: ليس الأمر كذلك، فإن أولئك السلف الذين قالوا: لا يعلم تأويله إلا الله كانوا يتكلمون بلغتهم المعروفة بينهم، ولم يكن لفظ التأويل عندهم يراد به معنى التأويل الاصطلاحي الخاص، وهو صرف اللفظ عن المعني المدلول عليه المفهوم منه إلى معنى يخالف ذلك، فإن تسمية هذا المعنى وحده تأويلا، إنما هو اصطلاح طائفة من المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم، ليس هو عرف السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم، لاسيما ومن يقول إن لفظ التأويل هذا معناه، يقول إنه يحمل اللفظ على المعني المرجوح لدليل يقترن به، وهؤلاء يقولون هذا المعني المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق، والمعني الراجح لم يرده الله ﷻ [1].

وإنما كان لفظ التأويل في عرف السلف يراد به ما أراده الله ﷻ بلفظ التأويل، فتأويل الكلام الطلبي الأمر والنهي، وهو نفس فعل المأمور به وترك المنهي عنه، كما قال سفيان بن عيينة: السنة تأويل الأمر والنهي.

وأما تأويل ما أخبر الله ﷻ به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس

(١) السابق ١/١١٩ بتصرف.

الحقيقة التي أخبر عنها، وذلك في حق الله ﷻ هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، ولهذا قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم والكيف مجهول. وكذلك قال ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله ﷻ به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه.

ولهذا رد أحمد بن حنبل على الجهمية والزنادقة فيما طعنوا فيه من متشابه القرآن، وتأولوه على غير تأويله، فرد على من حمله على غير ما أريد به، وفسر هو جميع الآيات المتشابهة وبين المراد بها.

وكذلك الصحابة والتابعون فسروا جميع القرآن، وكانوا يقولون: إن العلماء يعلمون تفسيره، وما أريد به، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر الله ﷻ به عن نفسه، وكذلك لا يعلمون كيفية الغيب، فإن ما أعده الله ﷻ لأوليائه من النعيم، لا عين رأته، ولا أذن سمعته، ولا خطر على قلب بشر، فذاك الذي أخبر به لا يعلمه إلا الله، فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعني فهذا حق[١].

وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله وقالوا: إنهم يعلمون معناه، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلي خاتمته، أقفه عند كل آية وأسأله عنها.

---

(١) السابق ١/ ١٢٠ بتصرف.

وقال ابن مسعود: ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيم أنزلت، وقال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها.

ولهذا كانوا يجعلون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه. وقال الشعبي: ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها. وأمثال ذلك من الآثار الكثيرة المذكورة بالأسانيد الثابتة مما ليس هذا موضع بسطه[1].

• الاستواء معلوم ليس بمعنى أنه موجود في القرآن.

زعم بعضهم أن قول السلف في سائر الصفات: إن المعنى معلوم أي معلوم وجوده في القرآن، وأن معنى الاستواء معلوم يعنى أن آية الاستواء موجودة في القرآن .

وقد رد ابن تيمية رحمه الله على هذه الشبهة فقال: (فإن قيل: معنى قوله: الاستواء معلوم، أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم، كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله ﷻ بعلمه! قيل: هذا ضعيف، فإن هذا من باب تحصيل الحاصل، فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن، وقد تلا الآية، وأيضا لم يقل الإمام مالك: ذكر الاستواء في القرآن معلوم، ولا إخبار الله ﷻ بالاستواء معلوم، وإنما قال الاستواء معلوم .. وأيضا

(١) السابق ١/١٢٠ بتصرف.

فإنه قال: والكيف مجهول، ولو أراد ذلك لقال: معنى الاستواء مجهول، أو تفسير الاستواء مجهول، أو بيان الاستواء غير معلوم، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء، لا العلم بنفس الاستواء، وهذا شأن جميع ما وصف الله ﷻ به نفسه) [(١)] .

ونحن إذا نظرنا إلى كتاب الله ﷻ واستقرأنا جميع الأدلة النقلية التي تتعلق بالأمور الغيبية على وجه العموم وبذات الله وصفاته على وجه الخصوص، لا نجد آية واحدة أو حديثا يتحدث عن كيفية الذات وصفاتها، أو كيفية الموجودات التي في عالم الغيب، وكل ما ورد كان الهدف منه إثبات وجود ذات الله وصفاته وأفعاله على التفصيل الوارد في الكتاب والسنة، وبكيفية تليق بالله ﷻ، يعلمها هو، ولا نعلمها نحن، وهذا يتطلب كلاما يحمل معنى مفهوما. وعلى هذا المفهوم كما سبق جاءت أقوال السلف الصالح في نصوص الصفات وسائر الغيبيات: أمروها كما جاءت بلا كيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله معقبا: (قولهم أمروها كما جاءت، يقتضى إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معان ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله ﷻ لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد

---

(١) رسالة الإكليل ضمن مجموعة الرسائل الكبرى ٢/٣٣.

أمرت كما جاءت ولا يقال حينئذ: بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول) [١] .

قال ابن القيم: (فلا سعادة للعباد، ولا صلاح لهم، ولا نعيم إلا بأن يعرفوا ربهم، ويكون هو وحده غاية مطلوبهم، والتقرب إليه قرة عيونهم) [٢] .

ولا شك أنه كلامه حق، فلا سعادة للعباد إلا بتوحيد الله ﷻ في عبوديته وربوبيته وأسمائه وصفاته، فكيف تتم هذه السعادة في ظل عقيدة التفويض؟!

(١) الفتوى الحموية ص٢٨.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ١/٤٧.